مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة ٧٣٢٤

الثلاثاء، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد كوينلان	(أستراليا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	الأرجنتين	السيدة بيرسيفال
	الأردن	السيدة قعوار
	تشاد	السيد غومبو
	جمهورية كوريا	السيد أوه جون
	رواندا	السيد بيرارو
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد وانغ مين
	فرنسا	السيد لاميك
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	ليتوانيا	السيدة مورموكايتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد حيدرة
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) (S/2014/840)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) (S/2014/840)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة فاليري أموس، وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/840، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤).

وأرحب الآن بالسيدة آموس وأعطيها الكلمة.

السيدة آموس (تكلّمت بالإنكليزية): قبل تسعة أشهر، اتخذ المجلس القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) الذي حدد سلسلة شاملة من المقترحات الرامية إلى التصدي للتحديات الكبيرة المتعلقة بالحماية وإمكانية الوصول والشؤون الإنسانية التي يواجهها المدنيون وشركاء المساعدة الإنسانية في سوريا. وبعد عدة أشهر من تقديم التقارير المفصلة إلى المجلس التي تُبيّن استمرار الحالة المروّعة داخل سوريا، مع وجود آلاف الأشخاص المحتجزين في التجمّعات السكّانية المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها، وعدم تنفيذ الأحكام الواردة في القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤)، اتخذ المجلس القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) الرامي إلى زيادة إمكانية الوصول إلى أشد الناس احتياجاً. وكان الغرض هو دعم نهج لـ ”كامل سوريا“، من شأنه أن يمكن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، الدولية منها والوطنية، من اختيار الأسلوب الأفضل لتقديم المساعدة التي تمس الحاجة إليها عبر خطوط المواجهة داخل سوريا أو عبر الحدود، بما في ذلك من خلال أربع نقاط عبور حدودية إضافية، على النحو الذي يأذن به المجلس.

وساعد القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) الأمم المتحدة في التغلب على بعض التحديات التي واجهناها من خلال السماح بإيصال المساعدات مباشرةً إلى مئات الآلاف من الأشخاص، لكي نكمل الشحنات الكبيرة العابرة للحدود التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية. وفي المجموع، منذ اتخاذ القرار وفي المقام الأول عن طريق الشحنات العابرة للحدود، قمنا بإيصال المساعدات إلى جميع المواقع التي يصعب الوصول إليها تقريباً في أربع محافظات – حلب وإدلب ودرعا والقنيطرة. وأدى هذا التوسيع لنطاق إيصال المساعدات بالفعل إلى المزيد من فعالية الاستجابة. ولذلك السبب، آمل أن يمدد المجلس العمل بالأحكام الواردة في القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤). فقد أحدثت أثراً.

ولكن على الرغم من التقدم الذي أحرزناه، فإنه لا يزال غير كاف. لقد واجهنا تحديات كبيرة في تنفيذ القرارين ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) وما زالنا عاجزين عن الوفاء بالاحتياجات الإنسانية لجميع الناس الذين نهدف إلى الوصول إليهم في سوريا. ولم يتم الوصول إلى أكثر من موقعين محاصرين في أي شهر منذ اتخاذ القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤)، ولم يتم الوصول سوى إلى موقع واحد في كل شهر من الشهرين الماضيين.

وهذا صراع يؤثر على كل سوري. فقد انكمش الاقتصاد السوري بما يقرب من ٤٠ في المائة منذ عام ٢٠١١. ويتجاوز معدل البطالة الآن ٥٤ في المائة. ويعيش ثلاثة أرباع السكان في الفقر. وانخفض معدل الالتحاق بالمدارس بأكثر من ٥٠ في المائة. وليس لدى الشباب سوى فرص ضئيلة في مستقبل

مشرق. لقد أعربنا عن أسفنا لاحتمال ضياع جيل من أطفال سوريا؛ وأصبح ذلك واقعاً الآن.

ومن بين نتائج القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) أن لدينا الآن بيانات أفضل فيما يتعلق بعدد الأشخاص المحتاجين. يوجد حوالي ١٢,٢ مليون شخص في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء البلد. وأكثر من خمسة ملايين من هؤلاء المحتاجين هم من الأطفال.

أجبر العنف قرابة نصف السوريين على ترك ديارهم، والكثير منهم لعدة مرات. وهناك الآن حوالي ٧,٦ ملايين شخص من المشردين داخل سوريا. بالإضافة إلى ذلك، فقد فرّ أكثر من ٣,٢ ملايين نسمة من البلد، وتتحمل البلدان والمجتمعات التي تستضيف اللاجئين في المنطقة، عبئا ثقيلا. وهذا أكبر عدد من الذين تشردوا بسبب النزاع في العالم.

وعلى الرغم من النداءات المتكررة من المجلس لوقف القتال والتقارير شديدة اللهجة من لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية الجمهورية العربية السورية عن الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان، لا يزال المدنيون يتعرضون للقتل والإصابة كل يوم. وقد وثق تقرير اللجنة الأخير وحشية الدولة الإسلامية في العراق والشام، بما في ذلك معاملتها الهمجية للنساء والأطفال، والاستخدام المنهجي للتعذيب والقتل والاغتصاب والاسترقاق. وتقوم جماعات المعارضة، بما في ذلك الجماعات المصنفة على أنها إرهابية، بإنزال عقوبات وحشية ومهاجمة الخدمات المدنية. وشنت الحكومةُ غارات جوية، بما في ذلك باستخدام البراميل المتفجرة، على مناطق ومنشآت مدنية ومخيمات للمشردين داخليا.

وفي اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، الذي يصادف اليوم، نتذكر بشكل خاص نساء سوريا وأطفالها. وقد استخدم العنف الجنسي كشكل من أشكال التعذيب لإلحاق الأذى والإذلال والترويع، وكعقوبة.

وعلى النحو المفصل في تقرير الأمين العام إلى المجلس هذا الشهر (S/2014/784)، تواصل منظمات الأمم المتحدة وشركاؤها العمل في ظروف خطرة وشاقة جدا. فقد قُتل تسع وستون عاملا منذ بداية النزاع. وينبغي أن نشعر جميعا بالتواضع إزاء التزام وشجاعة الآلاف من العاملين الذين يعرضون حياتهم للخطر من أجل إيصال المساعدات التي تشتد حاجة الناس في سائر أرجاء سورية إليها. وإذ تصبح الحالة على أرض الواقع أكثر خطورة وصعوبة، فإن من المهم أن تتمكن الجهات الفاعلة الإنسانية من استخدام جميع الأدوات المتاحة لها للوصول إلى المحتاجين، داخل البلد وعبر الحدود. ويحدوني الأمل في أن تواصل الدول الأعضاء استخدام نفوذها لدى أطراف النزاع لتذكيرها بالوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، وضمان إمكانية وصول منتظم وبدون عراقيل.

يجب أن يواصل المجلس أيضا الدعوة للحد من الخطوات البيروقراطية التي تعيق إيصال المساعدات، والضغط لإدراج الإمدادات الطبية في القوافل، والدعوة لرفع الحصار. عندما اتُخذ القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) في شباط/فبراير، كان هناك ٢٢٠ ٠٠٠ شخص تحاصرهم إما القوات الحكومية أو قوات المعارضة. ولا يزال هناك حوالي ٢١٢ ٠٠٠ شخص تحت الحصار اليوم، منهم ١٨٥ ٥٠٠ شخص تحاصرهم قوات الحكومة، و ٢٦ ٥٠٠ شخص تحاصرهم قوات المعارضة. كما يجب على المجلس أن يضغط من أجل وضع حد للعنف الذي يؤدي إلى تدمير الشعب والبلد؛ وله هذا التأثير المزعزع الاستقرار المنطقة.

وتعاني النداءات الإنسانية من أجل سوريا والمنطقة من نقص حاد في التمويل. ومرة أخرى أناشد الجهات المانحة على أن تفعل المزيد لتمويل الأعمال الإنسانية استجابة للأزمة السورية. وجرى تمويل أقل من نصف مبلغ النداء. وكل يوم

يمر، يموت المزيد من الأطفال والنساء والرجال السوريين. والكثيرون يتطلعون إلى المجتمع الدولي من أجل الحصول على المساعدة والدعم. ونحن، العاملون في الجانب الإنساني، سوف نواصل القيام بكل ما في وسعنا. ولكن كما قلت في مجلس الأمن في العديد من المناسبات، تتطلب هذه الأزمة حلا سياسيا. ويحدوني الأمل في أن يتم التوصل قريبا إلى ذلك الحل من أجل شعب سوريا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكيلة الأمين العام، أموس، على إحاطتها الإعلامية. وأعلم أن بوسعي أن أتكلم بالنيابة عن مجلس الأمن في هذه الجلسة العامة في الإعراب عن امتناننا لجميع العاملين في المجال الإنساني في هذا الصراع وعن إعجابنا بهم على إسهاماتهم المتفانية، ولجميع العاملين في منظومة الأمم المتحدة، وسائر النظام الإنساني الدولي الذين يقومون بالكثير من أجل التخفيف ما في وسعنا من كرب الأفراد الذين يعانون.

وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا الموضوع.

رُفِعَت الجلسة الساعة ١٥/١٥.